**عقد توريد لقطاع الضيافة والمطاعم (المملكة العربية السعودية)**

**تاريخ السريان:** 2025-12-15

**تاريخ الانتهاء (إذا كان محدد المدة):** 2026-12-15

**اللغة:** العربية

**1. الأطراف**

**الطرف الأول (العميل)**

الاسم القانوني: مطاعم الواحة الذهبية المحدودة

العنوان: شارع التحلية، حي العليا، الرياض، المملكة العربية السعودية

**الطرف الثاني (المورد)**

الاسم القانوني: شركة المذاق الفاخر للتوريد الغذائي

العنوان: المنطقة الصناعية الثانية، جدة، المملكة العربية السعودية

**2. الديباجة / الخلفية**

يبرم هذا العقد لتوريد المنتجات من قبل الطرفين لتنظيم توفير السلع/الخدمات في قطاع **الضيافة والمطاعم**، داخل **المملكة العربية السعودية**.

**السياق المقدم من المستخدم:**

> تتعلق هذه الاتفاقية بتوريد المواد الغذائية والمكونات الطازجة لمجموعة مطاعم الواحة الذهبية بشكل دوري، وفقاً لمواصفات الجودة والمعايير المتفق عليها.

**3. التعريفات**

في هذا العقد، يكون للكلمات والمصطلحات التالية، أينما وردت، المعاني المحددة لها أدناه، ما لم يقتضِ السياق معنىً آخر:

*"العميل"*\*: يشير إلى مطاعم الواحة الذهبية المحدودة، الطرف الأول في هذا العقد.

*"المورد"*\*: يشير إلى شركة المذاق الفاخر للتوريد الغذائي، الطرف الثاني في هذا العقد.

*"الأطراف"*\*: يشير مجتمعين إلى العميل والمورد.

*"المنتجات"*\*: تعني المواد الغذائية والمكونات الطازجة وأي سلع أخرى يوافق المورد على توريدها للعميل بموجب هذا العقد، كما هو مفصل في أوامر الشراء.

*"الخدمات"*\*: تعني خدمات التوريد والتسليم والتخزين وأي خدمات أخرى ذات صلة يقدمها المورد للعميل بموجب هذا العقد.

*"تاريخ السريان"*\*: يعني تاريخ 15 ديسمبر 2025.

*"أمر الشراء"*\*: يعني أي طلب مكتوب صادر عن العميل للمورد يحدد المنتجات المراد توريدها والكميات والأسعار ومواعيد التسليم والمواصفات الأخرى.

*"معايير الجودة"*\*: تعني المواصفات والمعايير المتفق عليها لجودة المنتجات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، معايير الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية (SFDA) وأي معايير أخرى تحددها اللوائح السعودية ذات الصلة، بالإضافة إلى المواصفات الفنية المعتمدة من العميل.

*"المعلومات السرية"*\*: تعني جميع المعلومات غير العامة، سواء كانت تجارية أو فنية أو مالية أو تشغيلية، والتي يتم الكشف عنها من قبل أحد الطرفين للطرف الآخر بموجب هذا العقد.

*"يوم عمل"*\*: يعني أي يوم من أيام الأسبوع من الأحد إلى الخميس، باستثناء العطلات الرسمية في المملكة العربية السعودية.

*"القوانين المعمول بها"*\*: تعني جميع القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والأوامر الصادرة عن السلطات الحكومية المختصة في المملكة العربية السعودية.

**4. نطاق الخدمات / المنتجات الموردة**

\* يقوم المورد بتوريد وتقديم المنتجات والخدمات للعميل وفقًا لشروط وأحكام هذا العقد وأوامر الشراء الصادرة من العميل. تشمل المنتجات المواد الغذائية والمكونات الطازجة عالية الجودة المطلوبة لتشغيل مطاعم العميل، مع الالتزام الصارم بمعايير الجودة المذكورة أعلاه.

\* تتضمن الخدمات ما يلي:

\* توفير المنتجات وفقًا للمواصفات والكميات المحددة في أوامر الشراء.

\* تسليم المنتجات إلى المواقع المحددة من قبل العميل في الرياض في المواعيد المتفق عليها، مع ضمان الحفاظ على جودتها وسلامتها أثناء النقل.

\* الالتزام بجميع لوائح الصحة والسلامة الغذائية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك متطلبات التخزين والنقل.

*إجراءات الاستلام والقبول*\*:

\* يحق للعميل فحص المنتجات عند التسليم أو في غضون (24) ساعة من التسليم.

\* في حال وجود أي عيوب أو عدم مطابقة للمواصفات أو معايير الجودة، يجب على العميل إخطار المورد خطياً في غضون (48) ساعة من التسليم أو اكتشاف العيب، أيهما أبعد.

\* يلتزم المورد باستبدال المنتجات المعيبة أو غير المطابقة أو إصدار رصيد للعميل مقابلها في غضون (24) ساعة من استلام الإخطار، أو في أقرب وقت عمل ممكن.

\* يُعد الصمت من جانب العميل بعد فترة الفحص قبولاً للمنتجات، ما لم يتم اكتشاف عيوب خفية لا يمكن اكتشافها بالفحص العادي.

**5. المدة والتجديد**

*المدة: يبدأ هذا العقد بتاريخ 15 ديسمبر 2025 وينتهي بتاريخ 15 ديسمبر 2026*\*.

*التجديد*\*: يجدد هذا العقد تلقائياً لمدة سنة إضافية (سنة واحدة) بشروط وأحكام مماثلة، ما لم يقم أحد الطرفين بإخطار الطرف الآخر كتابة بعدم الرغبة في التجديد قبل (60) يوماً على الأقل من تاريخ انتهاء المدة الأصلية أو أي مدة تجديد.

**6. الرسوم والدفع**

*التسعير*\*: تحدد أسعار المنتجات في قوائم الأسعار المتفق عليها بين الطرفين، والتي قد يتم تحديثها بشكل دوري بموافقة الطرفين خطياً. تكون جميع الأسعار بالريال السعودي وغير شاملة لضريبة القيمة المضافة (VAT) المعمول بها في المملكة العربية السعودية، والتي يتم إضافتها بموجب الفواتير الصادرة.

*شروط الدفع*\*:

\* يقوم المورد بإصدار فواتير شهرية للعميل مقابل المنتجات والخدمات المقدمة.

\* يلتزم العميل بدفع الفواتير المستحقة في غضون (30) يوماً من تاريخ استلام الفاتورة الصحيحة.

\* تطبق ضريبة القيمة المضافة (VAT) وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

\* في حال التأخر عن سداد المستحقات، يحق للمورد احتساب غرامة تأخير بواقع (1%) شهرياً من المبلغ المستحق، بحد أقصى (10%) من قيمة الفاتورة المتأخرة، أو حسب ما تسمح به القوانين السارية في المملكة العربية السعودية.

\* يتحمل العميل أي رسوم جمركية أو ضرائب أخرى قد تفرضها السلطات السعودية على المنتجات، إن وجدت، ما لم يتفق الطرفان خطياً على خلاف ذلك.

**7. السرية**

يتعهد كل طرف بالحفاظ على سرية جميع المعلومات السرية للطرف الآخر التي يتم الكشف عنها له بموجب هذا العقد أو بسببه. يلتزم كل طرف باستخدام هذه المعلومات فقط لأغراض تنفيذ هذا العقد، وعدم الكشف عنها لأي طرف ثالث دون موافقة كتابية مسبقة من الطرف الكاشف. لا تنطبق التزامات السرية على المعلومات التي (أ) تكون معروفة للجمهور بشكل قانوني، (ب) كانت معروفة للطرف المتلقي قبل الكشف عنها من قبل الطرف الكاشف، (ج) يتم الحصول عليها من طرف ثالث دون انتهاك أي التزام بالسرية، أو (د) يتم تطويرها بشكل مستقل من قبل الطرف المتلقي دون استخدام المعلومات السرية للطرف الكاشف. تستمر التزامات السرية هذه لمدة (5) سنوات بعد انتهاء أو إنهاء هذا العقد. ومع ذلك، يجوز لأي من الطرفين الكشف عن المعلومات السرية إذا طلب ذلك بموجب أمر قضائي أو قانون أو لائحة حكومية في المملكة العربية السعودية، شريطة إخطار الطرف الآخر بذلك مسبقاً قدر الإمكان.

**8. حماية البيانات (إن وجدت)**

في حال معالجة أي بيانات شخصية بموجب هذا العقد، يلتزم الطرفان بالامتثال التام لنظام حماية البيانات الشخصية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/19) وتاريخ 9/2/1443هـ، ولائحته التنفيذية وأي لوائح أو أنظمة ذات صلة في المملكة العربية السعودية.

\* يلتزم كل طرف، كمسؤول عن البيانات أو معالج لها حسب الحالة، باتخاذ الإجراءات التنظيمية والفنية المناسبة لحماية البيانات الشخصية من الوصول غير المصرح به أو الكشف عنها أو تغييرها أو تدميرها.

\* في حال حدوث أي خرق للبيانات الشخصية، يلتزم الطرف المسؤول بإخطار الطرف الآخر والهيئة المختصة في المملكة العربية السعودية وفقاً للمدد والآليات المحددة في القوانين المعمول بها (مثلاً، خلال 72 ساعة).

\* يضمن المورد أن جميع موظفيه الذين قد يتعاملون مع البيانات الشخصية يتم تدريبهم على متطلبات حماية البيانات وملتزمون بالسرية.

\* لا يجوز نقل أي بيانات شخصية خارج حدود المملكة العربية السعودية إلا بموافقة العميل المسبقة ووفقاً للشروط التي تفرضها القوانين السعودية.

**9. الملكية الفكرية**

\* يحتفظ كل طرف بجميع حقوق الملكية الفكرية الخاصة به (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر والأسرار التجارية) التي يمتلكها قبل تاريخ سريان هذا العقد.

\* لا ينشأ عن هذا العقد أي نقل لملكية الملكية الفكرية من طرف لآخر، ما لم يتم الاتفاق على ذلك صراحة وكتابة.

\* إذا قام المورد بتطوير أي وصفات أو منتجات خاصة خصيصاً للعميل وتم دفع مقابلها من قبل العميل، فإن حقوق الملكية الفكرية لتلك الوصفات أو المنتجات تعود للعميل، ويقوم المورد بالتنازل عن هذه الحقوق للعميل حسب طلب العميل.

\* يتعهد المورد بأن توريد المنتجات والخدمات بموجب هذا العقد لا ينتهك أي حقوق ملكية فكرية لأي طرف ثالث.

**10. الضمانات**

*ضمانات المورد*\*: يضمن المورد للعميل ما يلي:

\* أن جميع المنتجات الموردة ستكون جديدة، ذات جودة عالية، مناسبة للاستهلاك البشري، وخالية من العيوب، وتطابق جميع المواصفات ومعايير الجودة المتفق عليها.

\* أن جميع المنتجات والخدمات تلتزم بكافة القوانين واللوائح والاشتراطات الصحية والبيئية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك لوائح الهيئة العامة للغذاء والدواء (SFDA).

\* أنه يمتلك جميع التراخيص والتصاريح اللازمة لمزاولة نشاطه وتقديم المنتجات والخدمات بموجب هذا العقد.

\* أن المنتجات الموردة ليست محلاً لأي رهون أو امتيازات أو مطالبات من الغير.

\* سيتم تسليم المنتجات في الوقت المحدد وبالشكل المطلوب.

*ضمانات العميل*\*: يضمن العميل للمورد ما يلي:

\* أنه يمتلك جميع الصلاحيات لإبرام هذا العقد والوفاء بالتزاماته بموجبه.

\* أنه سيقوم بسداد المستحقات المالية للمورد في مواعيدها المحددة.

**11. المسؤولية**

\* يقتصر الحد الأقصى لمسؤولية أي من الطرفين عن أي أضرار مباشرة تنشأ عن هذا العقد أو تتعلق به، على إجمالي المبالغ المدفوعة أو المستحقة الدفع بموجب هذا العقد خلال الاثني عشر (12) شهراً السابقة لتاريخ نشوء المطالبة.

\* لا يتحمل أي من الطرفين مسؤولية الأضرار غير المباشرة أو العرضية أو التبعية أو الخاصة، أو خسارة الأرباح، أو خسارة السمعة، أو خسارة البيانات، أو تكاليف استبدال المنتجات أو الخدمات، حتى لو تم إخطار الطرف بحدوث مثل هذه الأضرار.

\* لا يسري تحديد المسؤولية المذكور أعلاه في حالات الاحتيال أو الإهمال الجسيم أو سوء السلوك المتعمد أو الوفاة أو الإصابة الجسدية الناجمة عن إهمال أي من الطرفين، أو الإخلال بالتزامات السرية، أو انتهاك حقوق الملكية الفكرية للغير.

\* تطبق أحكام المسؤولية هذه بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

**12. الامتثال والأخلاقيات**

\* يتعهد كل طرف بالامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قوانين مكافحة الرشوة والفساد ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وأي لوائح تتعلق بحماية المستهلك والبيئة ومعايير العمل.

\* يقر كل طرف بأنه لم يقدم ولن يقدم أي مدفوعات غير قانونية أو هدايا أو عروض ذات قيمة لأي مسؤول حكومي أو شخص آخر بقصد الحصول على أو الاحتفاظ بأعمال أو ميزة غير لائقة فيما يتعلق بهذا العقد.

\* يتعهد المورد بالحفاظ على أعلى معايير النزاهة والأخلاق المهنية في جميع تعاملاته مع العميل، ويضمن أن المنتجات والخدمات المقدمة تتوافق مع معايير السلامة الغذائية والجودة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

**13. التعاقد من الباطن والموظفون (إن وجد)**

\* لا يجوز للمورد التعاقد من الباطن لأي جزء جوهري من التزاماته بموجب هذا العقد دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من العميل.

\* في حال موافقة العميل على التعاقد من الباطن، يظل المورد مسؤولاً بالكامل عن أداء المقاول من الباطن وعن جميع الالتزامات بموجب هذا العقد.

\* يضمن المورد أن جميع موظفيه وعماله ومقاوليه من الباطن المخصصين لتنفيذ هذا العقد مؤهلون ومدربون بشكل مناسب ومصرح لهم بالعمل في المملكة العربية السعودية وفقاً للقوانين المحلية.

\* يلتزم المورد بتطبيق جميع أنظمة العمل والإقامة والصحة والسلامة المهنية المعمول بها في المملكة العربية السعودية على موظفيه وعماله.

**14. التحكم في التغيير**

يجب أن تتم أي تغييرات على نطاق المنتجات أو الخدمات، أو جداول التسليم، أو الأسعار، أو أي شروط جوهرية أخرى لهذا العقد، بموجب طلب تغيير مكتوب يقدمه أحد الطرفين للآخر. يجب مراجعة طلب التغيير والموافقة عليه خطياً من قبل ممثلين مفوضين من كلا الطرفين قبل أن يصبح نافذاً.

**15. القوة القاهرة**

لا يكون أي طرف مسؤولاً عن أي إخفاق أو تأخير في أداء التزاماته بموجب هذا العقد (باستثناء التزامات الدفع) إذا كان هذا الإخفاق أو التأخير ناتجاً عن أحداث خارجة عن إرادته المعقولة ("القوة القاهرة")، مثل الحروب، أعمال الشغب، الكوارث الطبيعية، الأوبئة، الإجراءات الحكومية، الحظر، الإضرابات العامة أو أي أحداث أخرى لا يمكن توقعها أو تجنبها. يجب على الطرف المتأثر بالقوة القاهرة إخطار الطرف الآخر خطياً فوراً بحدوثها وتقدير مدتها وتأثيرها. إذا استمر حدث القوة القاهرة لأكثر من (60) يوماً، يحق لأي من الطرفين إنهاء هذا العقد بإشعار كتابي للطرف الآخر، دون تحمل أي مسؤولية تجاهه باستثناء تسوية أي مستحقات قائمة قبل تاريخ حدوث القوة القاهرة.

**16. الإنهاء**

*للراحة*\*: لا ينطبق هذا البند على هذا العقد محدد المدة.

*بسبب الإخلال*\*:

\* يحق لأي من الطرفين إنهاء هذا العقد بأثر فوري بموجب إخطار كتابي للطرف الآخر إذا:

\* أخل الطرف الآخر بشكل جوهري بأي من التزاماته بموجب هذا العقد ولم يتم معالجة هذا الإخلال في غضون (30) يوماً من استلام إخطار كتابي يحدد الإخلال.

\* توقف الطرف الآخر عن العمل أو أصبح معسراً أو خضع لإجراءات إفلاس أو تصفية أو حراسة قضائية بموجب قوانين المملكة العربية السعودية.

\* انتهك الطرف الآخر أي قوانين أو لوائح سارية في المملكة العربية السعودية بشكل يؤثر جوهرياً على قدرته على أداء هذا العقد.

*مساعدة عند الإنهاء*\*: عند إنهاء أو انتهاء هذا العقد لأي سبب من الأسباب، يلتزم المورد، بناءً على طلب العميل، بتقديم المساعدة المعقولة للعميل لضمان انتقال سلس ومستمر لتوريد المنتجات، وتسوية جميع المستحقات المالية القائمة حتى تاريخ الإنهاء أو الانتهاء.

**17. القانون الواجب التطبيق وتسوية النزاعات**

*القانون الواجب التطبيق: تخضع جميع شروط وأحكام هذا العقد وتفسيرها وتنفيذها، حصرياً للقوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية*\*.

*المنتدى / الطريقة*\*:

\* في حال نشوء أي نزاع أو خلاف أو مطالبة بين الطرفين تتعلق بهذا العقد أو تفسيره أو تنفيذه، يسعى الطرفان أولاً إلى تسوية النزاع ودياً عن طريق المفاوضات بحسن نية.

\* إذا لم يتم التوصل إلى تسوية ودية خلال (30) يوماً من تاريخ إخطار أحد الطرفين للآخر بالنزاع، يحال النزاع إلى المحاكم التجارية المختصة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وتكون لها الولاية القضائية الحصرية للنظر في أي نزاع ينشأ عن هذا العقد أو يرتبط به.

\* يتعهد الطرفان بالامتثال لأي قرار أو حكم صادر عن تلك المحاكم.

**18. الإخطارات**

يجب أن تكون جميع الإخطارات والمراسلات المتعلقة بهذا العقد مكتوبة باللغة العربية، ومرسلة بالبريد المسجل أو البريد السريع أو بالبريد الإلكتروني إلى العناوين المحددة أدناه:

**بالنسبة للطرف الأول (العميل)**

الاسم القانوني: مطاعم الواحة الذهبية المحدودة

العنوان: شارع التحلية، حي العليا، الرياض، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: [يُضاف عنوان البريد الإلكتروني للعميل]

**بالنسبة للطرف الثاني (المورد)**

الاسم القانوني: شركة المذاق الفاخر للتوريد الغذائي

العنوان: المنطقة الصناعية الثانية، جدة، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: [يُضاف عنوان البريد الإلكتروني للمورد]

تعتبر الإخطارات والمراسلات مستلمة: (أ) عند التسليم إذا تم تسليمها باليد، (ب) بعد ثلاثة (3) أيام عمل من تاريخ الإرسال إذا أرسلت بالبريد المسجل أو البريد السريع، أو (ج) عند الإرسال إذا أرسلت بالبريد الإلكتروني خلال يوم عمل وقبل الساعة 5:00 مساءً بالتوقيت المحلي، وإلا في اليوم العمل التالي.

**19. أحكام متنوعة**

*التنازل / الحلول*\*: لا يجوز لأي طرف التنازل عن هذا العقد أو أي من حقوقه أو التزاماته بموجبه، أو إحالة أي منها بطريق الحلول، دون موافقة كتابية مسبقة من الطرف الآخر.

*الاتفاق الكامل*\*: يشكل هذا العقد الاتفاق الكامل بين الطرفين فيما يتعلق بموضوعه، ويلغي ويحل محل جميع الاتفاقيات والمفاوضات والتفاهمات الشفهية أو الكتابية السابقة بينهما.

*التعديلات*\*: لا يجوز تعديل هذا العقد أو أي من شروطه إلا باتفاق مكتوب وموقع من ممثلين مفوضين من كلا الطرفين.

*قابلية الفصل*\*: إذا تبين أن أي حكم من أحكام هذا العقد غير قانوني أو باطل أو غير قابل للتنفيذ بموجب القوانين المعمول بها، فإن ذلك لا يؤثر على قانونية أو صلاحية أو قابلية تنفيذ باقي الأحكام.

*التنازل*\*: لا يعتبر أي تأخير أو إخفاق من قبل أي طرف في ممارسة أي حق أو صلاحية بموجب هذا العقد تنازلاً عن هذا الحق أو الصلاحية، ولا يفسر أي ممارسة فردية أو جزئية لأي حق أو صلاحية على أنها تمنع أي ممارسة أخرى أو مستقبلية لذلك الحق أو أي حق أو صلاحية أخرى.

*النسخ المماثلة / التوقيعات الإلكترونية*\*: يجوز إبرام هذا العقد في نسخ مماثلة، وتعتبر كل نسخة، عند توقيعها، أصلًا، وتشكل جميعها معًا وثيقة واحدة. يجوز توقيع هذا العقد باستخدام التوقيعات الإلكترونية، ويكون للتوقيع الإلكتروني نفس الأثر القانوني للتوقيع اليدوي.

**20. التوقيعات**

**عن الطرف الأول (مطاعم الواحة الذهبية المحدودة)**

الاسم: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

المنصب: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

التاريخ: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

**عن الطرف الثاني (شركة المذاق الفاخر للتوريد الغذائي)**

الاسم: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

المنصب: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

التاريخ: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_